مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

آثار الضرائب على بعض المتغيرات الاقتصادية حسب المنهج الكينزي

جمال نصر الشيباني [1] *

1 قسم التمويل - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازى.

تاريخ الاستلام : 04 / 11 / 2020 تاريخ القبول : 31 / 12 / 2020

الملخص:

يُقر كل المهتمين بدراسة المالية العامة بأن الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية، التي تلجأ إليها الدول لمعالجة بعض الأزمات الاقتصادية ، لما لها من تأثير على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على محددات الدخل القومي ، ولعل النظرية الكينزية تعتبر من أهم النظريات التي ناقشت تأثير الضرائب على محددات الدخل. وهذه الورقة محاولة لمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية للضرائب طبقاً للمنهج الكينزي.

الكلمات المفتاحية:

الضرائب ، محددات الدخل ، المنهج الكينزي.

Abstract

All those interested in studying public finance acknowledge that taxes are one of the most important financial policy tools, that countries resort to address some economic crises, because of their impact on economic variables, that affect the determinants of national income, and Keynesian theory is considered one of the most important theories that discussed the impact of taxes on determinants of Income. This paper is an attempt to find out the positive and negative effects of taxes according to the Keynesian approach.

Keywords: Taxes, Income determinants, Keynesian approach.

1. المقدمة:

تجتاح معظم دول العالم من حين لآخر أزمات اقتصادية تختلف باختلاف الدول ، منها ما تمتد خارج حدودها ومنها ما تبقى داخل الدولة ، وهذا يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي لتلك الدول ومدى امتداده وتشابكه باقتصاديات العالم الآخر ، من حيث التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والشراكات ، وهذا ما يجعل الدول تتدخل من خلال حكوماتها واتباع سياسات اقتصادية فأحيانا تكون سياسة مالية وأحيانا أخرى سياسة نقدية و قد تستخدمهما معاً ، وتأتي الضرائب في مقدمة أدوات السياسة المالية التي تتبعها الدول ذات الموارد المحدودة.

ولما للضرائب من تأثير مباشر وقوي على الاقتصاد كونها أداة فعالة من أدوات السياسة المالية ، نتطرق لتعريف بعض المفاهيم ذات العلاقة الوطيدة بالضرائب ، ومن هذه المفاهيم السياسات الاقتصادية عموما والسياسة المالية بشقيها التوسعية و الانكماشية ، التي تستخدم في حالات اختلال التوازن وحدوث ظواهر اقتصادية سلبية على الاقتصاد كالتضخم والركود والبطالة وغيرها.

والدارس لتاريخ الأفكار الاقتصادية يستخلص أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بدأ مع ظهور أفكار جون مينرد كينز الثورية إبان الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي الذي اجتاح العالم آن ذاك حيث كانت تسيطر فكرة الدولة الحارسة. (1) ص (53-54) .

2. مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية لاختلاف المدارس الاقتصادية التي توالت عبر تاريخ الأفكار الاقتصادية ، حيث تعددت تعريفاتها و مفاهيمها إلا أنها اقتصرت في مجملها على المهام التي تؤديها و بالتالي يمكن القول من خلال التعريفات المتعددة إن السياسة الاقتصادية تتمثل في الإجراءات والخطوات المتخذة من مؤسسات الدولة باستخدام جملة من الوسائل إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة ، متبعة في ذلك السياسات المالية والنقدية المتاحة لها.

3. مفهوم السياسة المالية:

يمكن استخلاص مفهوم السياسة المالية من مجموع التعريفات التي طرحت في أدبيات المالية العامة بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة المتمثلة في برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة التي تعتبر الضرائب من أهم أدواتها ، وذلك لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ، والعمالة ، والادخار ، والاستثمار ، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على محددات الدخل القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

4. الضرائب: مفهومها و أنواعها:

بعد التطرق إلى بعض المفاهيم ذات العلاقة بالضرائب نلج إلى موضوع الورقة ألا وهو تأثير الضرائب على محددات الدخل القومي ، و باديءٍ ذي بدءٍ :

1.4. مفهوم الضرائب:

بعد أن تبين ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بناءً على أفكار كينز التي نشرها في كتابه الذي صدر عام 1936 تحت عنوان: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، أصبحت الضرائب وسيلة مهمةً تعالج بها الدول ميزانيتها في حالات العجز ، وزاد اعتماد الدول عليها بعدما خُملت الحكومات الكثير من الأعباء الاضافية (1) ،والتطور الذي حدث في علم المالية والاجتهاد في تحديد مفهوم الضرائب من خلال تطور التعريفات المتعددة على ان:

الضرائب هي اقتطاع نقدي تفرضه السلطات الحكومية مباشرةً على المكلفين بدفع الضريبة سواءً كان المكلفين أشخاصاً طبيعيين أو معنويين ، حيث تقوم هذه الحكومات باستخدام العائدات من الضرائب لتمويل الإنفاق العام دون تحقيق نفع خاص يتحقق للمكلفين (2).

ويمكن تقسيم الضرائب الى عدة أنواع حسب معيار التقسيم ونورد أهمها على النحو التالي:

* للمراسلات إلى جمال نصر الشيباني
البريد الإلكتروني:
gamal.sheibani@uob.edu.ly

- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال.
- الضرائب على الدخل والضرائب على الثروة.
- الضرائب الموحدة والضرائب النوعية.
- الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وما يهمنا في هذه الدراسة هي الضرائب المباشرة وغير المباشرة لما لها من استخدام واسع كأسلوب لتمويل النفقات العامة وما تمثله من نسبة في المساهمة في الإيرادات العامة . وعند المقارنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة نلاحظ الآتي:

- أن الضرائب المباشرة تتميز بثبات حصيلتها نسبيا لأنها تفرض على الثروات والدخول التي تتصف باستقرار نسبي بينما الضرائب غير المباشرة تتميز بعدم الثبات لأنها تفرض على أفعال وتصرفات قد تكون غير متكررة .
- الضرائب المباشرة تعتبر أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة لكونها تفرض على رأس المال والدخل وهذه عناصر واضحة الدلالة على مقدرة للمكلف ، ويحسب سعرها حسب هذه المقدرة ، بينما يتعذر ذلك في الضرائب غير المباشرة حيث إن المكلف بها غير معروف من قبل السلطة الضريبية.
- يمكن تطبيق قاعدة الملاءمة على الضرائب المباشرة نظرا لمقدرة الإدارة الضريبية على معرفة المكلفين بدفعها شخصيا ، بينما في الضرائب غير المباشرة المكلف مجهول من قبل الإدارة الضريبية و لا يمكن تحقيق قاعدة الملاءمة.
- يتمتع المكلفون بدفع الضرائب المباشرة بالوعي الضريبي حيث يشعرون بمدى التضحية التي يقومون بها اتجاه الدولة ، في حين تتميز الضرائب غير المباشرة بعدم شعور الأفراد بعبئها لكونها تدفع بواسطة المنتجين والمستوردين ثم تحمل على المستهلك.
- نظراً للمرونة التي تتمتع بها الضرائب غير المباشرة فهي تتميز بازدياد حصيلتها تلقائيا في أوقات الرخاء نتيجة لرواج النشاط الإنتاجي و الاستهلاكي ، وزيادة تداول الأموال بين الأفراد دون الحاجة إلى رفع سعرها ، على عكس الضرائب المباشرة فهي أقل مرونة.
- تهدف الضرائب المباشرة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة في كثير من الأحيان كتشجيع النسل أو تحديده ، وتقليص الهوة بين مستويات الدخول و تشجيع بعض فروع الإنتاج الصناعي ...إلخ، بينما تستخدم الضرائب غير المباشرة لتحقيق أغراض اجتماعية متنوعة كمكافحة استهلاك بعض السلع الضارة.
- يمكن القول وبشكل عام إن كلا النوعين يكمل بعضهما ويحققان معا نظاما أفضل من نظام يعتمد على أحدهما فقط وهذا هو ما تقوم عليه جميع التشريعات الضريبية، بحيث تصحح مزايا الضرائب المباشرة عيوب الضرائب غير المباشرة والعكس صحيح.

يمكن رد جميع الضرائب الموجودة في النظم الضريبية المقارنة إلى قسمين رئيسين هما: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة ، ويكاد علماء المالية في هذا المجال يجمعون على اعتبار الضرائب على الدخول ورأس المال من الضرائب المباشرة ، والضرائب على الإنفاق (أو الاستهلاك) والتداول من الضرائب غير المباشرة ، ورغم هذه التفرقة الشائعة بين علماء المالية العامة ، فإنه لا يوجد حتى الآن معيار دقيق يكفي وحده للتمييز بين هذين النوعين من الضرائب ، ومع ذلك يقترح الفكر المالي مجموعة من المعايير تساعد على التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة [2].

وتجدر الإشارة عند دراسة تأثير الضرائب لابُدّ من تناول مفهومين مهمين هما: الوعاء الضريبي والعبء الضريبي:

أولاً : الوعاء الضريبي:

ويقصد به كمية الأموال الخاضعة للضريبة ، فكلما كان حجم الأموال الخاضعة للضريبة كبيراً كانت حصيلة الضرائب كبيرة وبالتالي يكون استخدام السياسة الضريبية أكثر جدوى في تحصيل الإيرادات العامة ، و يتأثر حجم الوعاء الضريبي بنوعية الضريبة من كونها مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً : العبء الضريبي:

يقصد بالعبء الضريبي من يتحمل دفع الضريبة ، فقد يُكلف شخص طبيعي أو اعتباري بدفع الضريبة قانوناً بينما يتحمل عبء هذه الضريبة غيره ، وبمعنى آخر هو من يقوم فعلاً بتحمل عبء هذه الضريبة سواء كان مكلفاً بها قانوناً أو غير مكلف ، وهذا ما اصطلح على تسميته بنقل العبء الضريبي ، ويرى بعض خبراء الضرائب بأن معيار نقل العبء الضريبي يحدد كون الضرائب مباشرة أو غير مباشرة [2].

2.4. نقل العبء الضريبي:

وهنا يقوم المكلف بدفع الضريبة بنقلها الى الأمام (Forward shifting) بأن ينقل هذه الضريبة كليا أو جزئيا إلى مستهلك السلعة المفروضة عليها الضريبة أو نقلها للخلف (Backward shifting) حيث ينقلها بتخفيض عناصر الإنتاج كتخفيض سعر السلعة الخام المستخدمة في صناعة السلعة المفروض عليها الضريبة أو تخفيض أجر العمال المستخدمين لإنتاج السلعة محل فرض الضريبة [3].

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في نقل العبء الضريبي أهمها:

- **المرونة السعرية لكلٍ من الطلب والعرض** حيث إن الطلب المرن على السلعة أو الخدمة المفروض عليها ضريبة يحد من نقل العبء الضريبي من المنتج للمستهلك بينما في حالة الطلب الأقل مرونة فباستطاعته نقل جزء من العبء الضريبي للمستهلك ويتحمل المنتج للسلعة المفروض عليها ضريبة الجزء الآخر من الضريبة ، أما في حالة الطلب عديم المرونة فإنه باستطاعة المنتج نقل الضريبة للمستهلك بالكامل. أما في حالة العرض لا نهائي المرونة فإن المنتج يستطيع نقل عبء الضريبة إلى المستهلك بالكامل ولا يمكن نقل العبء الضريبي للإمام ، بينما في حالة العرض عديم المرونة فإن عبء الضريبة يتحمله بالكامل منتج السلعة أو الخدمة المفروض عليها الضريبة ، وذلك يعني أنه يمكن نقل جزء أكبر من العبء الضريبي من المنتج إلى المستهلك كلما زادت مرونة العرض .
- **نوع الضريبة** يعتبر نوع الضريبة من أهم المحددات لنقل العبء الضريبي فكلما كانت الضريبة مباشرة أصح نقل عبؤها أصعب مما لو كانت ضرائب غير مباشرة التي سيكون نقل عبؤها أيسر وأسهل . و تجدر الإشارة إلى أن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من نقل العبء الضريبي وذلك على خلاف ضيق الوعاء الضريبي.
- **درجة المنافسة وهيكل السوق** يلعب هيكل السوق ومدى قدرته على المنافسة دورا مهماً في مقدرة المنتج على نقل العبء الضريبي من المنتج إلى المستهلك ، فكلما سيطرت المنافسة في السوق قلّت القدرة على نقل العبء الضريبي وعلى العكس فإن سيطرة الاحتكار يمكن من نقل العبء الضريبي ، مع ملاحظة المرونة السعرية لكلٍ من الطلب والعرض.

3.4. أثر الضرائب على بعض المتغيرات الاقتصادية:

تستخدم الكثير من الدول الضرائب للتأثير على المتغيرات الاقتصادية في اقتصادياتها بغية الوصول إلى أهدافها للتأثير في الحياة الاقتصادية ، وتهدف هذه الورقة إلى معرفة تأثير الضرائب على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة وفق المدخل الكينزي ونتطرق إلى تأثيرها على مستوى الدخل و بعض محدداته.

4.4. أثر الضرائب على الدخل :

يعود الاهتمام بتأثير الهيكل الضريبي على توزيع الدخل إلى فرضية1981 Meltzer and Richard التي تنص على أن ارتفاع متوسط الدخل بالنسبة إلى متوسط الدخل في توزيع الدخل ، فإن معظم ذوي الدخل المنخفض المتسم بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك سيميل إلى دعم ضرائب أعلى ، التي يفترض أن تكون أكثر في شكل ضرائب مباشرة وتصاعدية مقارنة بالضرائب غير المباشرة [4]

يختلف الأثر للضرائب حسب نوعها مباشرة أو غير مباشرة من جانب ومن جانب آخر على من يقع عليه عبء الضريبة هل هو من ذوي الدخل المرتفع المتميز بميل حدي للاستهلاك منخفض أو من أصحاب الدخول المتدنية التي ميلها الحدي يقترب من الواحد (مرتفع جداً) ، حيث:

دالة الدخل التي توزع على محدداته في أبسط صورها

$$(Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1)$$

وعند فرض ضريبة على الدخل فإن الدخل سيكون كالتالي:

$$(Yd = Y - T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2)$$

وبذلك تكون دالة الدخل الجديدة بعد فرض الضريبة (الدخل المتاح)

$$Yd = C^* + S^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3)$$

حيث C* و S* هما الاستهلاك والادخار بعد فرض الضرائب ، وبما أن الدخل المتاح بعد فرض الضرائب (Yd) يكون أقل من الدخل (Y) فإنّ ذلك ينعكس على كلٍ منهما في نفسه الاتجاه.

ولذلك فرض ضرائب مباشرة يكون أثرها على ذوي الدخل المرتفع أكبر ولاسيما عندما تكون الضرائب تصاعدية في حين أن الأثر يكون أقل على الدخول المنخفضة وهذا الانخفاض في الدخل يعود بتخفيض الدخل في دوراته المتتالية ، أما في حالة فرض ضرائب غير مباشرة فإن ذلك يعتمد على نوعية السلع وعناصر الإنتاج المفروض عليها الضريبة ففي حالة السلع الضرورية فإن الأثر على أصحاب الدخول المنخفضة سالبا بشكل أكبر بينما بالنسبة للسلع الكمالية فتأثرها على ذوي الدخول المرتفعة أكبر ، وهنا يمكن القول بأن السلطات التي تسعى لاستخدام الضرائب وسيلةً للسياسة المالية مراعاة أي أنواع الضرائب تستخدم وعلى أي نوع من السلع وعلى من يقع عبء هذه الضريبة مع عدم إهمال نظام السوق [2] ص 351 .

5.4. أثر الضرائب على الاستهلاك:

يمكن صياغة دالة الاستهلاك في الصورة التالية:

$$C = a + bY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وفي حالة فرض الضرائب تصاغ على النحو التالي:

$$C^* = a + b(Y - T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وبما أن:

$$Yd = Y - T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

يمكن صياغة دالة الاستهلاك بعد فرض الضريبة على النحو

$$C^* = a + b\,Yd \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

و من المعادلات 2 ، 5 و 7 يتضح أن فرض الضريبة يؤدي لانخفاض الدخل وبذلك فإنّ:

الضرائب تأثر سلباً على الاستهلاك ، ففرض ضريبة على ذوي الدخول المحدودة يؤثر سلبا على مقدرتهم على الاستهلاك بينما ذوو الدخول المرتفعة سيكون التأثير في جانب الادخار ، وفي كلتا الحالتين يؤدي ذلك لانخفاض الدخل القومي والذي ينعكس على كل من الاستهلاك والادخار وهذا بدوره ينعكس في انخفاض الإيرادات العامة للدولة [5].

إنّ فرض الضرائب غير المباشرة على السلع و الخدمات الضرورية يؤثر سلباً على الاستهلاك حيث فرض الضريبة يقلل قيمة الدخل المتاح وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين مما ينتج عنه انخفاض الطلب الاستهلاكي ، أما إذا فرضت الضريبة على السلع و الخدمات الكمالية فإن طلب مستهلكيها يقل وهم من ذوي الدخول المرتفعة بينما لا يتأثر الطلب عليها من ذوي الدخل المنخفض لعدم طلبها لارتفاع أسعارها الأصلية وعموما ستتأثر بانخفاض الطلب عليها ولكن بمعدل أقل من انخفاض الطلب على السلع الضرورية.

إنّ اتباع قواعد رصينة و مدروسة في فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى توجيه الاستهلاك بما يلبي احتياجات الاقتصاد القومي كليا، ويؤثر كذلك على حجم الاستهلاك قطاعيا أو سلعياً .

6.4. أثر الضرائب على الإنتاج:

حيث إن للضرائب تأثيراً سلبياً على الاستهلاك فإن ذلك ينعكس على الإنتاج فانخفاض الطلب يؤدي إلى تخفيض الإنتاج وهذا أيضا يؤدي إلى انخفاض موارد الحكومة من الضرائب على الإنتاج.

كما يتأثر الإنتاج سلباً بفرض غير المباشرة على السلع الضرورية ، حيث إن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها الأمر الذي ينجم عنه تخفيض الكمية المنتجة منها ، كذلك الأمر بالنسبة للسلع الكمالية وإن كانت مرونة الطلب عليها تلعب دورا مهماً في مقدار الانخفاض ، وبشكل عامٍ فرض الضرائب يؤدي إلى خفض الإنتاج الناجم عن انخفاض الطلب وخصوصا في حالة عدم المقدرة على نقل عبء الضريبة.

إنّ فرض الضرائب وفق قواعد سليمة وعلمية و مبنية على بيانات صحيحة سواء كانت الضريبة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى توجيه الإنتاج بشكل يحقق توفير احتياجات الاقتصاد القومي ، و يؤثر إيجابيا على مستوى الاستهلاك الذي ينقل هذا التأثير للدخل القومي.

7.4. أثر الضرائب على الادخار والاستثمار:

نظرا للعلاقة بين الادخار و الاستثمار ، حيث يعتبر تساويهما شرطا للتوازن العام لذلك فإن تأثير الضرائب على الادخار سيؤدي إلى التأثير على الاستثمار في الاتجاه نفسه ، وهنا يمكن ملاحظة:

إن فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع يؤدي إلى التقليل في مدخراتهم وبذلك ينخفض الاستثمار الذي ينجم عنه مستوى الدخل ، ولذا يجب على السلطة متخذة القرار مراعاة تأثير الضريبة التصاعدية لتحديد مستويات الادخار المطلوب لتحقيق مستوى الاستثمار اللازم.

إنّ فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية التي يتصف الطلب عليها بأنه غير مرن أو قليل المرونة يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ورغم ذلك لا ينخفض الطلب عليها ويحول جزء من الدخل المخصص للادخار لشرائها ، وبذلك يكون تأثير الضرائب سلبيا على الادخار وكذلك الاستثمار. بينما الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية التي يتصف الطلب عليها بالمرونة والتي عادة ما يستهلكها ذوو الدخول المرتفعة ، فإنهم يخفضون استهلاكها وينتقل الجزء من الدخل الذي كان مخصصاً لهذه السلع للادخار ومنه للاستثمار وبذلك تكون هذه الضرائب ذات تأثير إيجابي على كل من الادخار والاستثمار.

إذا كان معدل الضرائب على الأرباح غير الموزعة أعلى من معدل الضريبة على أرباح الأسهم في الشركات المساهمة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التوزيعات وزيادة الدخول للمساهمين التي يتحول جزء منها إلى ادخار ويتبعه في ذلك زيادة الاستثمار.

يؤدي فرض ضريبة على الحسابات الجارية المودعة لدى المصارف إلى توجيه هذه الأموال إلى أحد اتجاهين أحدهما ذو تأثير إيجابي وهو الاتجاه إلى الاستثمار المباشر و الآخر الاكتناز وما يصاحبه من آثار سلبية.

خلاصة القول: إن تأثير الضرائب على الادخار ينتقل إلى الاستثمار وفي الاتجاه نفسه ، فإذا كان تأثير الضرائب سلبياً على الادخار فإنه سيكون سلبياً على الاستهلاك ، ويترك الأثر الإيجابي للضرائب على الادخار أثرا إيجابيا على الاستثمار ويستثنى من ذلك تحول الادخار إلى الاستثمار في الأوراق المالية في البورصة مباشرةً.

8.4. أثر الضرائب على توزيع الدخل:

للضرائب تأثيرٌ كبيرٌ على إعادة توزيع الدخل ويتمثل ذلك في الآتي :

يسعى صناع القرار إلى تحقيق أهداف أهمها إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع بتبني سياسة ضريبية تعتمد على فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة ، ولكن تحقيق هذا الهدف مرتبط بأمرين الأول هو من يتحمل عبء هذه الضريبة ، هل يتحملها الأغنياء من أصحاب الدخول المرتفعة فعلاً ؟ أما ينتقل هذا العبء للفقراء ويزيدهم فقراً ، والأمر الثاني كيف تُنفَقُ حصيلة هذه الضرائب ؟ فإذا تحمل عبء هذه الضرائب ذوو الدخول المرتفع ، وقلّت فرص التهرب الضريبي وأُنفقت حصيلة الضرائب على المشاريع العامة التي يستفيد منها الفقراء من ذوي الدخل المنخفض وبذلك تكون الضرائب المفروضة أثرت إيجابيا على إعادة توزيع الدخل (6) ص 12.

استهداف ذوي الدخول المرتفعة (الأغنياء) بفرض أنواع من الضرائب ، ففرض ضرائب مباشرة على التركات و على رسوم عقود العقارات وتداول الأوراق المالية فالمستهدف من هذه الضريبة هم الأغنياء ولا تطال الفئات الفقيرة ، وبذلك تزيد حصيلة الضرائب ويمكن إعادة توزيعها لصالح الفقراء ، وبذلك تكون الضريبة حققت إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب للعدالة.

إنّ فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية التي يستهلكها الأغنياء تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة ، وذلك فيما لو استخدمت حصيلتها لتمويل المشاريع التي ينتفع بها الفقراء بشكل أكبر من انتفاع الأغنياء بها(3).

قد يترك فرض الضرائب أثرا سلبيا على إعادة توزيع الدخل ففرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية ، حيث أن هذه الضريبة تؤدي إلى رفع أسعارها ويتأثر بهذا الارتفاع ذوو الدخول المنخفضة ، وبالتالي يزداد الوضع سوءاً ويزداد التفاوت بين الطبقات ، ويتأثر توزيع الدخل سلبياً.

إن تأثير الضرائب على إعادة توزيع الدخل يؤدي بدوره إلى التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي مثل تكوين رؤوس الأموال ، ومستوى الاستثمار والعمالة وتخصيص الموارد الاقتصادية.

9.4. أثر الضرائب على التداول النقدي:

يتأثر التداول النقدي في المجتمع بالنظام الضريبي المتبع وقد يكون تأثيرا فرض ضريبة كالتالي :

إذا أنفقت السلطات حصيلة إيرادات الضرائب كاملة عن طريق الإنفاق الحكومي بما يسمى الميزانية المتوازنة فإن ذلك لا يؤثر على تيار التداول النقدي.

عندما تعزف الحكومة عن إنفاق حصيلة الضرائب المستقطعة بالكامل وبذلك تحجب جزءاً من استقطاعات الضريبة لمجابهة التضخم مثلا يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب وتنخفض الأسعار وبذلك يختفي هذا الجزء المحجوب من التداول وبالتالي يقل التداول النقدي.

يزداد التداول النقدي نتيجة فرض ضريبة جديدة وخاصة إذا أُنفِقَتْ حصيلة الضريبة الجديدة في تمويل مشروعات جديدة.

في حالة اقتراض الحكومة من المصرف المركزي بسبب التأخر في تحصيل الضرائب فإن التداول النقدي يزداد بقيمة القرض ولمدة محدودة لحين تحصيل الضرائب ثم يعود وضع التداول النقدي إلى الوضع الذي كان عليه قبل الاقتراض .

5. الخاتمة:

تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية وتلجأ إليها العديد من الدول لتجاوز الأزمات التي تمر بها ، بيد أن هذه الوسيلة تمثل حلاً قد يكون صادماً و يزيد الأزمة تأزماً ، لذلك عند اللجوء إليها يجب أن نفكر في جهات صرفها ، ونعرف ما الأهداف المرجوة منها وإن كانت مصدراً مهماً من مصادر إيرادات الدولة إلا انها تستقطع من قوت دافيعيها ، وهنا تتقاطع المصالح بين صانع القرار الذي يبحث عن مصادر تمويل وبين المكلف (الممول) الذي تستقطع منه وتخفض دخله.

تطرقت هذه الورقة إلى تأثير الضرائب على بعض المتغيرات الكلية المتمثلة في الدخل القومي وبعض محدداته كالاستهلاك والادخار والاستثمار وتوزيع الدخل والتداول النقدي و ذلك بما يتفق مع المدخل الكينزي ، ولم تتطرق هذه الورقة إلى تأثير الضرائب من جانب التحليل الجزئي.

نأمل من المهتمين من الباحثين الولوج في هذا الحقل واستكمال ما لم تتطرق له هذه الورقة من الجانبين الكلي والجزئي وسيجدون الكثير لتناوله بالدراسة والبحث.

6. المراجع

1. Sarwat Jahan, et.al, IMF, Finance & Development, September 2014, back to basics (53-54.(
2. (2) الأعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2016. ص (50 - 51).
3. (3) موسجريف ريتشارد، موسجريف بيجب، المالية العامة في النظرية العامة والتطبيق ، السعودية ، 1992.
4. Martinez-Vazquez Jorge, et.al, April 2012, The Impact of Tax and Expenditure Policies on Income Distribution: Evidence from a Large Panel of Countries, Working Paper , International Center for Public Policy, pp12-25 .
5. منظمة العمل الدولية ، السياسات الاقتصادية مقاربات عمالية ، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية" ، 2014 ص (13) .
6. Ethan Ilzetzki, and Carlos a. Vegh, 2008, Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?, Nber Working Paper series, Working Paper 14191, July 2008, National Bureau of Economic Research, http://www.nber.org/papers/w14191. Pp (6).